انطلاق حملة الشراكة الوطنية للقضاء على التدرن

وزير الصحة لـ(المدى): الشراكة خارطة الطريق للسيطرة على مرض السل

السيدة هيرو إبراهيم تفتتح الاحتفالية

أطلقت وزارة الصحة الاتحادية بالتعاون مع وزارة الصحة في إقليم كردستان وبدعم من منظمة الصحة العالمية، حملة الشراكة الوطنية للقضاء على مرض السل في البلاد.
جاء ذلك في احتفالية كبرى أقيمت برعاية سيدة العراق الأولى هيرو إبراهيم أحمد، الأربعاء الماضي في محافظة السليمانية، وحضرتها "المدى".

□ بغداد / قيس عيدان

السيدة الأولى أعربت عن صدمتها بالأرقام التي تشير إليها الإحصاءات عن المرض، داعية الجميع إلى الوقوف معا والتعاون من أجل مكافحة المرض ومقاومته.

وأشارت أحمد إلى أنها أصيبت بصدمة عندما سمعت إحصاءات عن المرض في تقارير المنظمات الدولية ووزارتي الصحة في بغداد وكردستان، مطالبة الإعلام بلعب دور محوري في تثقيف المواطنين عن مخاطر المرض وضرورة تلقي العلاج.

وشددت على ضرورة أن "تبدأ الحرب أولا ضد الفقر وتشديد السيطرة النوعية على الأدوية والأطعمة وإطلاق حملة توعية واسعة".

بدوره لفت وزير الصحة الدكتور مجيد محمد في تصريح لـ"المدى"، على هامش الاحتفالية، إلى أن التدرن من الأمراض المتوطنة في البلاد، "إذ يعتبر العراق من البلدان الرائدة في تطبيق إستراتيجية العلاج القصير الأمد تحت الإشراف المباشر".

وأضاف أنه في العام ٢٠٠٨ كان هناك توسع في تقديم الخدمات الصحية لمرضى التدرن بالشراكة مع منحة الصندوق العالمي ومنظمة الأمم المتحدة لبرامج التنمية ومنظمة الصحة العالمية التي وصلت إلى أنحاء البلاد كافة من خلال تعزيز الاكتشاف المبكر للحالات المرضية وضمان نجاح العلاج ليصل إلى أكثر من ٨٥٪.

وأفاد بأن اكتشاف حالات التدرن السنوي منذ بداية البرنامج كانت نحو تسعة آلاف حالة مرضية، ازدادت لتصل إلى أكثر من عشرة آلاف حالة سنوياً، عادا ذلك بأنه نجاح حققه البرنامج هدفه المنشود تحسين جودة العلاج والوقاية وانتشار شبكة مختبرات لتصل إلى جميع المناطق. وتابع بالقول: "نحتفل اليوم بانطلاق حملة الشراكة التي تشكل المنطلق الأساس للارتقاء ببرامجنا وفعاليتها لكونها تشكل المحور الذي يرتكز على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة"، معلنا أن هناك خطة وطنية لتطويق المرض بالتعاون مع المنظمات العالمية وهو تحت السيطرة.

رئيس لجنة الشراكة الدكتور فاضل عباس علي أوضح لـ"المدى"، أن هناك العديد من الأسباب للدخول في هذه الشراكة الوطنية لجميع المعنيين، مبينا "نحن نعيش في زمن أزمات اقتصادية عالمية قد تؤثر على الاقتصاديات الوطنية فتحد من الموارد المتوفرة، وعليه كانت فكرة الشراكة بهدف إشراك بعض الوزارات ذات العلاقة مع منظمات المجتمع المدني وإعلاميين لتحقيق الأهداف".

وذكر أن تحقيق الأهداف يكون على أربع مراحل وهي، التكوين والتخطيط، والتطبيق، والصيانة، ومراجعة المنهجية، مؤكدا على أهمية دور الإعلام ومكونات المجتمع كافة من خلال توعية المواطنين بمخاطر التدرن.

وشهدت الاحتفالية عرض قصص نجاح بعض المرضى الذين أصيبوا بالمرض وتم شفاؤهم منه، ومن خلال مراجعتهم للمراكز المتخصصة، كيف تم التعامل مع الحالة وإعطاء برنامج العلاج والذي له الأثر الإيجابي من خلال علاج المرض أولاً وعودتهم إلى المجتمع.

فيما كرمت جمعية مكافحة التدرن عدد من الشخصيات والأطباء ممن عملوا في البرنامج الوطني لمكافحة التدرن في العراق، بالإضافة إلى تكريم "المدى" لإسهامها في دعم البرنامج من خلال حملات التوعية المتكررة التي تبنتها.

جلسة حوارية في بابل تحذّر من مخاطر التسرب من الدراسة

□ الحلة / إقبال محمد

ناقش مسؤولون وتربويون وناشطون في مجال حقوق الإنسان في جلسة حوارية، ظاهرة تسرب التلاميذ من المدارس الابتدائية، متخذين مجموعة من التوصيات التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة.

وأوصت الجلسة التي حضرتها "المدى"، بتفعيل التجربة الرائدة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهي صرف ٢٥ ألف دينار لكل عاطل لديه طفل منخرط في الدراسة، واستخدام الوسائل التربوية الحديثة للتعامل مع التلاميذ، فضلا عن ضرورة العمل على البدء بتجربة الإرشاد التربوي في المدارس الابتدائية وبشكل تدريجي، أو تعيين مرشد تربوي لعدد من المدارس في آن واحد.

وأكدت التوصيات على وضع برنامج تدريبي في جميع المحافظات بالتعاون مع الجامعات لرفد المعلم بالأساليب التربوية والنفسية الحديثة للتعامل مع الأطفال ومنح حوافز مادية للعائلات الفقيرة التي تمتنع عن إرسال أبنائها للمدارس.

ودعت إلى التعاون الفعال مع منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالأطفال وحقوقهم، إلى جانب تفعيل قانون التعليم الإلزامي، والعمل على إعادة التغذية للمدارس الابتدائية، وتشكيل فرق في جميع المحافظات لمتابعة المتسربين، وإقامة أسبوع سنوي باسم (الأسبوع السنوي لمكافحة التسرب).

وطالبت التوصيات بتفعيل دور مجالس الآباء والمعلمين، وتخصيص مبالغ لإدارات المدارس لصرفه في هذا الجانب، وإشراك منظمات ومؤسسات المجتمع والمؤسسات الحكومية مثل القائممقاميات والحكومات المحلية ومجالس المحافظات في وضع دراسات وحلول للتسرب من الدراسة.

وحثت التوصيات على تكريم المدارس التي تحقق عملاً فاعلاً في إلحاق التلاميذ بالدراسة، والعمل على عدم تسربهم، ووضع جدول زمني من قبل وزارة التربية لحل مشكلة التسرب وحوافز مادية ومعنوية للمساهمين في إلحاق التلاميذ بالمدارس من خارج الوسط التربوي.

رئيسة هيئة المستشارين في مجلس محافظة بابل أميرة البكري، أوضحت لـ"المدى" على هامش الجلسة، أن من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات تسرب التلاميذ من المدارس الابتدائية، ضعف الوعي الثقافي والتربوي والحالة المعيشية للأسرة العراقية.

وأضافت أن من بين الأسباب ضعف المتابعة من قبل المدرسة وانتشار العنف في المدارس، وتدني فاعلية مجالس الآباء والمعلمين، وضعف الإعلام التربوي، وعدم اهتمام المجتمع بهذه الظاهرة، إلى جانب غياب أثر مؤسسات المجتمع المدني في حلها، مشيرة في الوقت نفسه إلى الوضع الأمني غير المستقر الذي ينعكس سلبا على الواقع التربوي.

فيما قالت الناشطة في حقوق المرأة إيمان جبار كاظم: إن "ظاهرة تسرب الأطفال من المدارس قد عمت في الآونة الأخيرة غالبية المحافظات ومنها بابل"، مشيرة إلى "أنها ظاهرة غير حضارية وسلبية في مجتمع يتحدث بالديمقراطية والتغيير".

وطالبت وزارة التربية والحكومة المحلية بضرورة الاهتمام بالعملية التربوية ورعاية التلاميذ الفقراء لوضع حد لهذه الظاهرة التي لها ارتباط وثيق بظاهرة التسول.

من جهته، أكد المشاور الحقوقي في مكتب بابل لحقوق الإنسان عبد الحسن رسمي، أن المكتب رصد هذه الظاهرة الخطيرة في بابل وأعد الدراسات حولها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.

ولفت إلى أن "التعليم حق كفلته كل الدساتير والمواثيق الدولية والتي صادق عليها العراق وأكده الدستور الذي تنص بعض بنوده على أن يكون التعليم إلزاميا ومجانيا في مراحل الدراسية الأولى، لذا يجب على الجهات ذات العلاقة إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة للخروج بنتائج جيدة يمكننا الحد منها".

أما منسق التحالف المدني المحامي مهند الشجيري، فقد أكد أن منظمات المجتمع المدني وبالتعاون مع الجهات الحكومية عقدت جلسات ولقاءات مفتوحة في الأقضية والنواحي وبحضور أعضاء مجلس المحافظة وتربية بابل من أجل إيجاد حلول لمشكلة تسرب التلاميذ من المدارس والوقوف على نقاط القوة والضعف في هذه الظاهرة التي عدها بـ"الصعبة والخطيرة".

من جانبه، أشار المسؤول الإعلامي في شبكة (فعل) المدنية العراقية، إلى أن منظمته أجرت دراسة شاملة في عموم العراق للوقوف على مشكلة تسرب التلاميذ من المدارس، واستنتجت أن أهم أسبابها هي العوز الاجتماعي للتلميذ والأبنية المدرسية القديمة وازدواجية المدارس وعدم وجود المرافق الصحية فيها وضعف الكادر التعليمي.

بدوره قال المشرف التربوي عبد الأمير رباط: إن مديرية تربية بابل "مهتمة اهتماما كبيرا بمشكلة تسرب التلاميذ من المدارس، وأعدت هي الأخرى دراسة متكاملة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لإيجاد الحلول لها".

وأضاف "ظاهرة التسرب من الدراسة تنعكس سلباً على التلاميذ إذ تؤدي ببعضهم إلى فقدان التواصل مع المؤسسات التربوية وهذا قد ينتج عنه الانحراف أو الإدمان على المخدرات أو السرقة أو الجرائم الأخرى، وفي هذا كله هدر لطاقات المجتمع".

وقد انتشرت ظاهرة التسرب من الدراسة بشكل لافت للنظر في السنوات الأخيرة في مدارس محافظة بابل كغيرها من مدارس المحافظات الأخرى نتيجة للظروف الصعبة التي يمر بها البلد.

بسبب المنظومة الصحية المتردية والاعتداءات العشائرية على الاطباء

طبيبة تؤكد أنها "ستكسر" ساق ابنتها لمنعها من مزاولة الطب

□ المدى / متابعة مهند جواد

اتفق العشرات من الأطباء على منع أبنائهم من مزاولة مهنة الطب خاصة في العراق، مؤكدين أنهم سيتبعون كل الطرق لمنع أبنائهم وبناتهم من دخول كلية الطب، فيما هددت إحدى الطبيبات بأنها ستكسر ساق ابنتها إذا ما أصرّت على دخول إحدى الكليات الطبية.

إلا أن وزارة الصحة وصفت هذه التعليقات بأنها "لا تعبر عن نوايا صادقة للأطباء".

وجاء اتفاق الأطباء هذا، خلال تعليقاتهم على سؤال طرحه طبيب عراقي على موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)، مفاده: "هل ستشجع ابنك على دخول كلية الطب؟".

وردود أفعال الأطباء هذه التي تابعتها "المدى" على (الفيس بوك)، تعكس الواقع المتردي للمنظومة الصحية في العراق، وهذه الردود تسجل مؤشرا خطرا على مستقبل الطب في البلاد.

ويقول الدكتور أحمد الفهد: "بالنسبة ليّ وبلا مثاليات، سأطرح أمام ابني وجهة نظري والمصاعب والإيجابيات واتركه ليختار ما يريده، في النهاية هي حياته وليست حياتي ويجب أن يختار مستقبله بإرادته".

فيما علق الطبيب حكم العاني قائلا: "بصراحة من الممكن أن أشجعه على اختيار مهنه الطب، ولكن أوضح له المحاسن ولو كانت قليلة في بلدنا مع شديد الأسف، وكذلك المساوئ، وأترك له الخيار"، مضيفا "إن حصل واختار مهنة الطب سأشجعه على إكمالها في بلد غير العراق".

الدكتور باقر نبيل الجراح يقول: "اعتقد بأني أفضلّ أن لا يمر أحد أبنائي بمعاناتي في مستشفيات العراق، وأفضلّ له أن يرتاح في حياته بدون قلق، بدلا من أن (يتبهذل) مع زوجته وأطفاله في إحدى المحافظات، أو أن يتم الاعتداء عليه بشكل مستمر منذ أن يبدأ عمله كطبيب مقيم دوري"، معلقا "كل شيء في العراق دوري وخاصة على الطبيب".

الدكتور أسامة سليم، خالف أصدقاءه، إذ يرى أنه "حين نتزوج وننجب الأبناء ويصلون مرحلة الكلية نحتاج إلى أكثر من عشرين سنة،وفي ذلك الحين أكيد وضع العراق سيتغير"، مبينا "نحن الآن في بداية الطريق للتغيير وبعد عشرين سنة نأمل أن يتغير الوضع للأفضل وبهذه الحالة لا مانع من أن يدخل الطب".

أما الطبيب باسم عطا الله فيقول: "قد نكون نحن الآن في العصر الذهبي الذي لا يتكرر، وبعد عشرين سنة قد يكون الوضع أسوأ"، لافتا "أنا منذ ١٧ سنة طبيب والوضع من سيء إلى أسوأ".

الطبيب رائد علي، أشترط بأنه سيسمح لابنه بدراسة الطب لكن خارج العراق، عازيا ذلك إلى أنه "بسبب الأوضاع الحالية التي يعيشها الطبيب في العراق سأحاول أن أجعل ابني لا يفكر بالطب بشكل نهائي".

فيما شددت الدكتورة نور فاضل على أنها لن تسمح لأبنائها أن يزاولوا مهنة الطب أبدا.

فيما يعرب الدكتور زيد وليد عن ندمه بالقول: "أنا نادم على دخولي مهنة الطب، ولو كان الخيار بيدي الآن سأختار مهنة فيها أقل احتكاك مع الناس"، مضيفا "إذا تزوجت وأنجبت أطفال لن أمنعهم من دخول الطب لكن سأعارض وبشدة دخول بناتي لكلية الطب بعد معاناة زميلاتي في المهنة".

الدكتورة نسرين الشبيبي تبدو أكثر مرونة، إذ تشير إلى أنه "على الرغم من كل الصعوبات التي يمر بها الطبيب بالعراق، تبقى مهنة الطب أرقى وأسمى مهنة، ودائما أقول لو لم أكن طبيبة لتمنيت أن أكون طبيبة".

وتضيف "لدي ثلاث بنات وزوجي طبيب وأتمنى أن يوفق الله بناتي وبالمستقبل يصبحن طبيبات".

الدكتور حذيفة الحديثي أقسم يقول: "إذا رزقني الله بعد عشرين سنة من الزواج بولد واحد فقط وأراد دخول كلية الطب، والله سأتبرأ منه، قائلا باللهجة العامية (عمي خلي يشوف حياته)".

أما الدكتور داود الجنابي فقد عبر عن استيائه من مهنة الطب وقال: "لا ومستحيل أوافق على أن يكون ابني طبيبا".

وتابع "نحن خدعنا بفكرة الطب قبل أن نقدم عليه"، مبينا "لم نكن نتوقع أن نلاقي هذه المعاناة التي نعيشها الآن نحن الأطباء".

أسامة المهدي هو الآخر أكد قائلا: "لالالالا لن أوافق على أن تكون ابنتي طبيبة، لكن إذا ابني أراد ذلك من الممكن أن أشجعه"، مضيفا "مهنة الطب جميلة لكنها فاشلة في العراق".

ويشترط الدكتور محسن علي المرعشي قبوله أن "يدخل أبناؤه كلية الطب بأن يمتلك واسطة في وزارة الصحة أو أن يكون مديرا عاما كي يتمكن من وضع ابنه بالمكان وبالاختصاص الذي يعجبه".

الطبيب أحمد زيد وصف مهنة الطب بـ"المقبرة"، وأنه "دفن فيها وهو حي"، مشيرا إلى أن "سيجبر ابنه على أن يكون عامل بناء بدل من أن يزاول مهنة الطب".

الدكتور رافد بدري قال: "أكيد أنصحهم بالابتعاد عن الطب".

فيما قال زميله أسامة ياسين "سأحترم رغبة أولادي وإذا كان الأمر بيدي سأمنعهم من دخول كلية الطب".

الطبيب سيف علي، ذكر أنه "إذا أصرّ ابنه على دخول كلية الطب فأنه سيساعده على مغادرة العراق وتكوين حياته هناك".

الطبيبة هالة ساتا تقول: "أنها ستكسر ساق ابنتها إذا دخلت كلية الطب".

زميلهم أياد عبد العباس ينوه "ما سألتم أنفسكم، لماذا بالخارج بالدول المتحضرة هناك عجز شديد بالأطباء؟"، مجيبا بالقول: "لأنه لا يوجد شخص يريد أن يضيع عمره بهكذا مهنة".

وتابع "الإنسان المتمكن ماديا لا يضيع عمره بالطب، والإنسان الفقير الذي لا يملك أي ضمان، ممكن أن يعمل تخطيطا مرتبا لحياته فليزاول الطب ويبيع راحته واستقراره النفسي والجسدي بفلوس لأن الطبيب يشتغل في أي مكان ولم يصل مرحلة الفقر في كل العالم".

من جانبها، قالت وزارة الصحة: إن "تعليقات الأطباء بهذا الشأن لا تعبر عن حقيقة نواياهم وأنها جاءت بسبب المشاكل التي يمرون بها".

وأكد المتحدث باسم الوزارة الدكتور زياد طارق في اتصال مع الـ"المدى"، أن المشاكل التي يعاني منها بعض الأطباء دفعتهم إلى مثل هذه الأقوال، مشيرا إلى أنها "لا تعبر عن مشاعرهم الداخلية فأنهم يتمنون عكس ما يقولون".

وأضاف أن "هذه المجموعة من الأطباء لا تمثل ما نسبته ١٪ من أطباء العراق وبالتالي أنهم لا يشكلون أي خطر على مستقبل مهنة الطب في البلاد"، على حد قوله.

تظاهرة سابقة للاطباء في بغداد... ارشيف

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح